

لماذا لم يُنفذ تطبيع الأوضاع في سنجان حتى الآن

لا توجي الوقائع على الأرض في سنجان بوجود مؤشرات حقيقية لتطبيق الاتفاق الموقع منذ نصف عام بشأن تطبيع الأوضاع فيه، فالقضاء الواقع في منطقة استراتيجة لا يشهد استقراراً أمنياً ولا إدارياً ولا عودة للنازحين إليه حتى الآن، ناهيك عن وجود خلافات بين سكان القضاء في ظل تعدد القوى المسيطرة، ما جعل المراقبين يشككون في نجاحه بعد كل هذا التأخير.

بغداد - يحاول المتابعون للشأن العراقي تقييم اتفاق سنجان المبرم بين الحكومة الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان العراق بعد أشهر من توقيعها، إذ لا توجد دلائل حتى الآن تشير إلى تنفيذها على الأرض فالخلافات غير المعلنة أفقدته قيمته لاسيما وأن السخط بين المجتمعات المحلية وكل المتدخلين في هذه المشكلة قد يهدد هذه التسوية الهشة والاستقرار بشكل عام. وفي أكتوبر الماضي، وقعت بغداد اتفاقية إعادة الاستقرار وتطبيع الوضع في قضاء سنجان، وهي اتفاقية أمنية مشتركة مع حكومة أربيل بشأن البلدة الإيزيدية الواقعة ضمن محافظة نينوى التي سقطت في قبضة داعش في 2014، وشهدت حينذاك إبادة جماعية ضد سكانها. كما اختطف التنظيم أكثر من 6 آلاف مدني، ما زال مصير أكثر من نصفهم مجهولاً، بالإضافة إلى نزوح أكثر من 300 ألف آخرين إلى إقليم كردستان.

تأخر تنفيذ الاتفاق بين بغداد وأربيل وإرجاع النازحين الإيزيديين يحرك مزجياً من المشاكل لا يمكن السيطرة عليه

ومع ذلك، يعتقد مراقبون أنه بينما يهدئ الاتفاق التوترات المستمرة بين النخب العراقية والكردية، فإنه لا يرقى إلى مستوى تلبية المطالب المحلية لتسوية سياسية شاملة وأنه ما لم تصبح الأقليات المحلية أصحاب مصلحة إلى جانب الحكومات الوطنية والمحلية، ستستمر المفاوضات الحصرية في منع حل النزاعات في واحدة من أكثر المناطق هشاشة بالبلاد.

ويبدو أن الحاجة الملحة لإبرام الاتفاق، وسبب دعم الولايات المتحدة والأمم المتحدة للمحادثات، لم تكن لها علاقة كبيرة بوضع سنجان كأرض متنازع عليها بين الحكومتين في بغداد وأربيل بقدر ما كانت لهما علاقة بالرغبة في سد الطريق أمام حزب العمال الكردستاني والمليشيات المدعومة من إيران في تلك المنطقة.

وبالنسبة إلى سنجان فإن حزب العمال الكردستاني، الذي ظهر إلى الوجود قبل أكثر من 40 عاماً على خلفية كل من الاستقطاب السياسي والعربي في تركيا والحرب الباردة ربح تقدمه في المنطقة لأن معظم الإيزيديين يعتقدون أن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود بارزاني قد خان الإيزيديين في المنطقة وأخضعهم لتنظيم داعش.

ويصعب السكان المحليون، وحتى أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني جام غضبهم على رئيس الوزراء مسرور بارزاني على نحو متزايد بسبب عدم كفايته وقمعه وفساده. وفي حقيقة الأمر ينظر هؤلاء على نحو متزايد إلى حالة انعدام تطبيق القانون التي تعيشها أسرته بنفس الطريقة التي كان ينظر بها العراقيون في الماضي إلى الرئيس صدام حسين ونجليه عدي وقصي.

وتتضمن اتفاق إعادة الاستقرار في سنجان نقاطاً إدارية وأمنية وخدمية عديدة ويتم الاتفاق بشأن الجانب الإداري مع حكومة إقليم كردستان وحكومة نينوى، مع الأخذ بعين الاعتبار مطالب أهالي القضاء.

ويدخل كل ما هو أممي ضمن نطاق وصلحيات الحكومة الاتحادية بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان. أما الجانب الخدمي فيسبكون من مسؤوليات لجنة مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ومحافظة نينوى.

وتهدف الاتفاقية، التي تحظى بدعم دولي، بالأساس إلى إخراج مسلحي حزب العمال الكردستاني ومقاتلي الحشد الشعبي والمجموع المنضوية تحت لوائهما من المدينة الاستراتيجية، حيث تمركز في سنجان قرابة 20 ألف مسلح ينتمون إلى سبعة فصائل مختلفة. وتقع سنجان في موقع استراتيجي في المنطقة الشمالية الغربية من نينوى،



الرجح لم يندمل بعد



العناد لا يصلح السياسة

فرماجو يجر الصومال من مربع الانقسام إلى دائرة العزلة

تفاقم الأزمة السياسية ينذر بتحريك خيط من فوضى العنف والجوع

اتخاذ "إجراءات ملموسة" رداً على ذلك. لكنها لم توضح بدقة طبيعة تلك الإجراءات. ومع ذلك، حاولت مقديشو الدفاع عن قانونية الخطوة، حيث ردت وزارة الخارجية على الانتقادات الغربية بأنها تشعر بالقلق إزاء "التصريحات المضللة والمثيرة للقلق" من قبل بعض الشركاء الدوليين، واتهمتهم بـ"تحريض الشعب الصومالي ضد حكومته الشرعية". وأضاف البيان أن الصومال "سيرفض أي محاولات لاستخدام المساعدات الإنسانية لابتزاز البلاد".

تهديدات الجهاديين

بدأ الصومال في الانهيار في العام 1991، عندما أطاح أمراء الحرب بالديكتاتور سياد بري ثم انقلبوا على بعضهم البعض. وتركت سنوات الصراع والهجمات التي شنتها حركة الشباب، إلى جانب المجاعة البلد مرزقا بشكل كبير.

لكنه اليوم قد يواجه نفس السيناريو مع بعض الاختلافات التي قد تكون أخطر، حيث قد تؤدي في كل الأحوال إلى عدم الاستقرار في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 12 مليون نسمة. ويسعى المتطرفون إلى استغلال حالة التشرد في الحياة السياسية الصومالية التي لا يؤمنون بها أصلاً من أجل شن بعض الهجمات. وهذا تحد آخر سيفعل البلد في خضم إصرار فرماجو على تنفيذ مشروعه أمام وضع قد لا يستطيع أحد مواجهته خاصة مع تقليص أعداد القوات الأميركية.

وتعمق الإحباط بسبب الفوضى السياسية في العاصمة، ففي وقت سابق، قال المتحدث باسم الشرطة الصومالية صادق عدن علي إن "14" شخصاً على الأقل قتلوا في الهجوم الأخير عندما انفجرت حافلتهم الصغيرة في عبوة ناسفة في جيرادا غولولي شمال مقديشو".

والقت أجهزة الأمن الصومالية كالعادة باللوم على حركة الشباب الإسلامية المتشددة. وقالت إنه في اليوم السابق فقط لحادثة جيرادا، قامت قوات الأمن الصومالية بتفكيك 5 متفجرات بامان على طول ذلك الطريق. وتسيطر حركة الشباب على أجزاء كبيرة من جنوب ووسط الصومال وغالبا ما تستهدف العاصمة بتفجرات انتحارية. وكانت الجماعة المتطرفة هدفاً متركزاً للضربات الجوية العسكرية الأميركية.

وتتبع حركة الشباب طريقتين لفرض أجندتها على سكان القرى والبلدات عبر فتح قنوات اتصال مع أعيانها لإخضاعهم ليكونوا حبل التواصل مع السكان عند جمع الاتوات مقابل تأمين أموال الأعيان، بينما تلجأ للقوة في حال امتناع قاطننها.

الولايات المتحدة تشعر بخيبة أمل شديدة" بسبب هذه الخطوة، وهدد فيها باحتمال فرض عقوبات وقيود على التاشيرات وإعادة تقييم "علاقتنا الثنائية". ودعا البيان الحكومة الفيدرالية الصومالية ودول المنطقة إلى العودة بشكل عاجل إلى المحادثات بشأن أزمة الانتخابات.

وكان الاقتصاد الأوروبي قد حذر من أن التوقيع على القرار ليصبح قانوناً من شأنه أن يقسم الصومال ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في الصومال وجيرانه". وهددت بروكسل بالنظر في

عكس تصميم الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو إجراء الانتخابات المثيرة للجدل ورغبته بالاستمرار في الحكم وتمديد فترة رئاسته مهما كان الثمن، الأمر الذي دفعه إلى عدم الاهتمام بما يوجه إليه من انتقادات من جانب قوى المعارضة بسبب تعنته في عدم تقديم تنازلات تنهي الأزمة السياسية، بل وبدا وكأنه يجر البلد من مربع الانقسام والتشظي إلى العزلة الدولية التي ستجعله برمته في موقف محرج على كافة الأصعدة.

ومقديشو - يراقب المتابعون بخشية احتمال انزلاق الصومال في دائرة العنف والعزلة الدولية بعد أن ترجم الرئيس محمد عبدالله فرماجو تعنته بإجراء انتخابات برلمانية، كانت مقررة في فبراير الماضي، وفق ما تملحه عليه حساباته السياسية، بتمديد فترة رئاسته إلى عامين آخرين، في تحرك واجهه معارضة داخلية قوية وتحذيرات دولية متواترة.

ووقع الرئيس الصومالي، الذي يحظى بدعم من تركيا وقطر الأرباء الماضي على تمديد ولايته وولاية حكومته، مما دفع بكل من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وغيرهم إلى التلويح بفرض عقوبات على مقديشو عبر ممارسة ضغوط عليها للتراجع عن الخطوة، كما حذرت قوى دولية عديدة من تفاقم عدم الاستقرار في واحدة من أكثر دول العالم هشاشة.

تحدي القانون

قاد خلل الأولويات بالنسبة إلى الإقليم في كيفية إجراء الانتخابات، إلى السيناريو الأسوأ، والتي قد تجعل الدولة التي تعاني من ويلات الإرهاب تدور في حلقة مفرغة قد لا تتمكن من إرضاء كافة الأطياف السياسية، بعد تجاوز موعد إجراء الانتخابات ورغم وجود قانون انتخابي جديد يتوقع مراقبون أن يؤسس إلى عدالة سياسية في بلد الكلمة الفصل فيه للقائيل.

ومهد توقيع فرماجو نهاية العام الماضي قانون الانتخابات الجديد المسمى "صوت واحد لشخص واحد" بعد مصادقة البرلمان الطريق إلى تنظيم أول انتخابات برلمانية عبر الاقتراع المباشر منذ عقود، بدلا من نظام المحاصصة القبلية، على أن ينتخب الفائزون رئيساً للبلاد كما يقتضيه الدستور.

غير أن المواجهة بين فورماجو والقوى المعارضة في بعض الأقاليم تطيل من أزمة الانتخابات، التي استمرت شهوراً بعد تأجيلها في فبراير الماضي. ويقول منتقدون إن فترة رئاسته قد انتهت وأنه لا شرعية دستورية له في المنصب. ولم تتمكن الحكومة الفيدرالية منذ أشهر من التوصل لاتفاق حول كيفية إجراء الانتخابات مع باقي الأقاليم، حيث اعترضت ولايتا بونتالاند وجوبالاند على قضايا معينة، وحزب المجتمع الدولي من إجراء انتخابات جزئية، وتسبب الجمود في نهاية المطاف في أعمال عنف دامية ضد المظاهرين الذين عارضوا تأجيل الانتخابات.



تلويح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا بإعادة تقييم تقديم المساعدات للصومال سيجعل القوى السياسية تدخل في متاهة قد تطول وستفجر عنف المتطرفين



الولايات المتحدة تشعر بخيبة أمل شديدة" بسبب هذه الخطوة، وهدد فيها باحتمال فرض عقوبات وقيود على التاشيرات وإعادة تقييم "علاقتنا الثنائية". ودعا البيان الحكومة الفيدرالية الصومالية ودول المنطقة إلى العودة بشكل عاجل إلى المحادثات بشأن أزمة الانتخابات.